

لم سلم على الاصح ولو كانت مضمرة وجب ازالتهما
ولو اظلم بها الطريق قيل لا يجب ازالتهما ويجوز فتح
الابواب المستحقة فيها اما الطريق المرفوعة فلا يجوز
احداث باب فيها ولا جناح ولا عين الا باذن
اربابها سواء كان مضرا او لم يكن لانه مختص بهم
وكذا الوارد فتح باب لا يستطرق فيه دفعا للشبهة
ويجوز فتح الروازن والتساليك ومع اذنتهم فلا اعتراض
لغيرهم ولو صالحهم على احداث روشن قيل لا يجوز
لان لا يصح افراد الهواء بالبيع وفيه زرد ولو كان لا يشاء
داران باب كل واحد الى الرفاق غير نافذ جاز
ان يفتح بينهما بابا ولو احداث في الطريق المرفوعة
جاز ازالته لكل من له عليه استطراق ولو كان
في رفاق بابان احدهما ادخل من الاخر فصاحب
الاول يشارك الاخر في مجازته ويستفرد الاخر بالبين
البابين ولو كان في الرفاق فاضيل الرصد هما عندنا
فهما فيه سواء ويجوز للدخول ان يقدم بابه وكذا
الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بابه وكذا الداخل
وتواخر بعض اهل الدرب النافذ روشن لم يكن
لمقابلته معارضته ولو استوعب عرض الدرب

منضم

ولو سوط

179
ولو سقط ذلك روشن فسقط جان الى عمل ربه
لم يكن للاول منعه لانه فيه شرع كالسبق الى القعود
في المسجد **الثانية** اذا التمس وضع جذوعه على حائط
جان لم يجب على الجار اجابته ولو كان خشبة واحدة
لكن يستحب ولو اذن جاز الرجوع قبل الوضع اجماعا
وبعد الوضع لا يجوز لان المراد به التاميد والجواز
حسن مع الضمان اما لو اهدم لم يعد الطرح الا
باذن مسانف وفيه قول اخر ولو صالحه على الوضع
ابتداء جاز بعد ان يذكر عدد الخشب ووزنها وطولها
الثالثة اذا نادى عابدا مطلقا ولا يئنه فمن حلف
عليه مع نكول صاحبه قضى له وان حلفا او نكلا قضى
به بينهما ولو كان متصلا مبنيا احدهما كان القول
قوله مع عينيه وان كان لاحدهما عليه جذع او جذع
فيل لا يقضى بها وقيل يقضى مع العين وهو لا يشبه
ولا يرجح دعوى احدهما بالخارج التي في المحيطان
ولا الروازن ولو اختلفا في خص قضى لمن اليه
معاقل النقط عملا بالرواية **الرابعة** لا يجوز للشريك
في الحائط التصرف فيه ببناء ولا تسقيف ولا
ادخال خشبة الا باذن شريكه ولو اهدم لم يجب